حول مشكلة الركود الاقتصادي في العراق

عبد الجبار عبود الحلفي
جامعة البصرة

مدخل: يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلة الركود التي تضرب بجذورها بعيداً في مفاصل قطاعاته المختلفة. ولا ريب، فقد كانت لسياسات النظام المباد اللااقتصادية، الأثر الفاعل في توطين هذا الركود. من خلال الإجراءات والقوانين الارتجالية التي هدفت إلى تكريس القدرة بأيدي رأس السلطة الحاكمة وقيادييها وتابعيها. بحيث تشكلت علاقات إنتاج مشوهة. تبدأ بالهرم الذي تتربع فوقه عائلة الرئيس. ومن ثم تتصل بها شرائح معينة تكسب حسب ولآءاتها للعائلة الحاكمة. وهذه العائلة تعطيها - أي الشرائح - حسب مستويات ما تعطي للسلطة الحاكمة من ولآءات وإسناد.

فتكونت طبقة ريعية طفيلية تعتاش على عوائد النفط التي تستحوذ عليها العائلة الحاكمة وحاشيتها. وعلى شركاتها التجارية. والمضاربات التي تخلقها في المجالات كافة. في حين ظلت المؤسسات الاقتصادية تعاني التخلف، بعدما انتهت الأعمار الانتاجية للمصانع. وتعرض القطاع الزراعي للتدمير والتخريب والإهمال. وانكشفت حقيقة الاقتصاد العراقي بعد فرض الحصار على العراق في العام ١٩٩٠ إذ عجز جهازه الانتاجي عن تلبية الجزء الأعظم من الطلب على السلع الأساسية بالذات، وكذلك الخدمات. ثم جاء احتلال العراق وإسقاط النظام المباد ليضيف أعباء جديدة على اقتصادنا العراقي من خلال الإجهاز على ما تبقى من النظام الاقتصادي في شكله المادي. حيث تم نهب وإحراق وتدمير المؤسسات الإنتاجية. في أنحاء متفرقة من القطر. وساعد اختلال الأمن على إبطاء مشروعات الإعمار. وبذلك خيم الركود الاقتصادي على مفاصل الاقتصاد العراقي.

تمظهرات الركود وعوامله

يتمثل الركود الاقتصاد اليوم في العراق في انخفاض مستويات المتغيرات الاقتصادية الكلية. ويقترن هذا الانخفاض باختلال الهيكل الاقتصادي العراقي المتجذر منذ أكثر من ثلاثة عقود مضت والذي يتجسد في انخفاض وتردي معدلات النمو في قطاعات الإنتاج السلعي. وتردي مستوى الاستثمار المنتج. حيث لا يوجد استثمار في الأصل. لأسباب كثيرة لم تعد خاضعة على أحد. ولكن في مقدمتها تردي الوضع الأمني. وعدم وفاء المانحين الأساسيين بوعودهم في رفد العراق بالمنح. إذ لم يتسلم العراق من تلك المنح سوى (٥٪) فقط على حد تصريح السيد رئيس الوزراء لغاية ايلول ,٢٠٠٤ كما يتجسد اختلال الهيكل الاقتصادي العراقي بانخفاض مستويات الاستهلاك الأساس، برغم بعض الانتعاش الذي أصاب ذوي الدخل المحدود من موظفي الدولة.

وتتمثل أهم العوامل التي ساهمت في انخفاض معدلات النمو في قطاعات الإنتاج السلعي. ومن ثم مستوى الاستثمار المنتج بالآتي:

١- توقف نشاط معظم مؤسسات القطاع العام.
٢- ارتفاع نسب الطاقات العاطلة.
٣- تراجع نشاط القطاع الخاص العراقي الإنتاجي.
٤- عدم توافر مدخلات الإنتاج.
٥- المعدلات المرتفعة للبطالة المقنعة.
٦- استشراء الفساد الإداري.

ومن ثم ارتفاع ظاهرة الاحتيال الوظيفي.

٧- ارتفاع معدلات الإغراق للسلع الأجنبية في السوق العراقية.
٨- انفتاح الحدود مع الدول المجاورة وآثاره التجارية التخريبية.

ظاهرات أخرى اضرت بالاقتصاد

اتخذت الحكومة الانتقالية إجراءات مالية وتجارية أضافت أعباء جديدة على الاقتصاد، وإن كانت اثارها غير مباشرة فالضرائب المباشرة وغير المباشرة تتحملها الطبقات الفقيرة. ومحدودو الدخل أي فئة الموظفين التي عانت من ظلم النظام المباد سنوات طويلة مريرة وقد فرضت وزارة المالية ضريبة على الدخل تتصاعد مع ارتفاع حصيلته بحيث تصل إلى أكثر من (٥٠) ألف دينار مع فئة الرواتب ٧٨٠ ألف دينار ممن لديهم خدمة طويلة في حين لا يتحمل رجال الأعمال. واصحاب رؤوس الأموال سوى ١٠٪ فقط من الحصيلة الضريبية في المجتمع. مع وجود مساحات واسعة للتهرب الضريبي المقترن بالفساد الإداري. وعلاقة ذلك بالركود. كما أن القوانين المصرفية الخاصة بأسعار الفائدة تحد كثيراً من توسيع حصيلة الإدخارات مما يقلل من معدلات الاستثمار لتحريك النشاط الاقتصادي. في حين يطغى النشاط العقاري المضاربي ليضيف أعباء جديدة على الركود من خلال زيادة معدلات التضخم خاصة مع وجود فئة استباحت المصارف العراقية فنهبت المال العام بالمليارات من الدنانير. وقامت بغسيل تلك الأموال من خلال عدة قنوات. ومنها المصارف وأسواق العقار. والتجارة المضاربية. وتهريب السلع والثروة الحيوانية. وتهريب الأموال.

مقترحات لتخفيف أزمة الركود

١- الإسراع بإعمار المؤسسات الانتاجية.
٢- إصدار القوانين التي تنظم عمل المصارف بما يؤدي إلى زيادة المدخرات.
٣- تخفيف عبء الضريبة على دخل موظفي الدولة.
٤- زيادة الاستثمارات المنتجة والخدمات العلمية والتكنولوجية المرتبطة بها.
٥- توجيه الإنتاج للإحلال محل الاستيرادات من السلع الاستثمارية والوسيطة والاستهلاكية من خلال خطة خمسية متكاملة تتوزع على خطط سنوية. وبرامج استثمارية تتميز بإمكانية عالية في التشغيل.
٦- الإسراع بإنشاء مؤسسة عامة تهتم بقضية الصناعات الصغيرة لامتصاص جزء هام من بطالة الشباب. وتوفير السلع الوطنية.
٧- رفع مستوى المنافسة في السعر والجودة بين الصناعات الوطنية.
٨- عقد المؤتمرات الاقتصادية وتقديم الدراسات الخاصة بتفعيل مرتكزات الاقتصاد العراقي وبحضور المسؤولين الكبار في الدولة.
٩- إعادة هيكلة الاقتصاد بأسره من خلال تشكيل لجان متخصصة في وزارة التخطيط تضم ممثلين عن معظم الوزارات العراقية المعينة.
١٠- ترصين الاحتياطي الدولي للعراق.
١١- ضمان استقلالية البنك المركزي العراقي. ودعم توجهاته التنموية.

المصرف السوري: للحكومة العراقية ٢٦١ مليون دولار

دمشق (-- (CNNأكد دريد درغام، المدير العام للمصرف التجاري السوري أن مجموع الأرصدة العراقية المودعة لديهم تبلغ ٢٦١ مليون دولار، وتعود جميعها للحكومة العراقية.

وقال درغام في تصريحات له إن إعادة الأموال هي حق طبيعي للجانب العراقي " لكن هناك عقودا ومطالبات من جانب القطاعين الخاص والعام في سورية مقابل تنفيذ عقود في العراق قبل الحرب، وكلها مجموعة لدى وزارة المالية السورية واتحاد غرف التجارة السورية، ومثبتة بموجب وثائق وأوراق."

ونفى درغام أن يكون من بين الحسابات الموجودة لدى المصرف أية أرصدة أخرى تعود لمسؤولين في النظام العراقي السابق.

وأضاف أن المباحثات التي أجراها المصرف التجاري السوري مع الجانب الأمريكي في دمشق وواشنطن تبعث على الارتياح لدى الطرفين، وتساعد على إزالة ما أسماه بـ " الاتهامات الأمريكية التي لا توجد لها مبررات مصرفية."

وكانت وزارة الخزانة الأمريكية قد اعلنت في شهر ايار الماضي أنّ " احد البنوك السورية الأهم، موجود على لائحة المؤسسات المالية التي تثير قلقا بشأن غسيل الأموال."

وأكد درغام وجود فائض لدى المصرف التجاري السوري يبلغ عشرة مليارات دولار، مشيرا إلى سعيهم ، ومن خلال مشروع إعادة الهيكلة لتأمين أسس إدارة أفضل للسيولة الموجودة وتوظيفها بما يخدم المصرف ومودعيه على حد سواء.

٣٠ مليون دولار للتحقيق في قضية الفساد ببرنامج النفط مقابل الغذاء

أصدرت الامم المتحدة بياناً تفيد فيه بأن أمينها العام كوفي عنان قام بتخصيص مبلغ ٣٠ مليون دولار لتمويل التحقيق في الاتهامات المتعلقة ببرنامج النفط مقابل الغذاء .هذا وأوضح البيان أنه سيتم اقتطاع الأموال من المبلغ المجمد من حساب النفط مقابل الغذاء، وستقوم لجنة متخصصة بالتحقيق بالمسألة حتى نهاية العام القادم. وتجدر الأشارة الى أن مهمة اللجنة ستتمحور حول التحقيق في الادعاءات بالفساد في ادارة برنامج النفط مقابل الغذاء الذي كان معمولا به في العراق من ١٩٩٦ الى ,٢٠٠٣

مسح: مدارس العراق تفتقد إلى أبسط الأساسيات

cnn كشف بحث أجرته وزارة التربية في العراق بالتعاون من منظمة اليونيسيف الدولية أن غالبية مدارس العراق "تفتقد إلى الأساسيات" لتقديم مستوى تعليمي مناسب.

وأظهر المسح الذي غطى ما يزيد على ٢٠ ألف مدرسة ومؤسسة تربوية ، أن ثلثي المدارس الابتدائية غير مزودة بالمياه، فيما يفتقد ما يزيد على النصف إلى المرافق الصحية.

وبينت الدراسة أن غالبية مدارس العراق، التي كانت تطبق في السابق أفضل نظام تعليمي في الشرق الأوسط، تعاني من نقص حاد في الأثاث وحتى الفصول التي يتكدس بها ضعف طاقتها من الطلبة.

وتطبق ربع المدارس في العراق نظام ثلاث مناوبات خلال اليوم للتمكن من استيعاب أكبر قدر ممكن من الطلاب، مما يعني خفض ساعات الدراسة الفعلية.

وقال الخبير فول رايت إن المدارس "التي تفتقد لأبسط الأبجديات من مياه ومرافق صحية والحالة المزرية لغالبية مبانيها" تعكس بوضوح التدهور التام للنظام التعليمي في العراق.

تعاني المدارس الابتدائية في العراق الاكتظاظ .

وأشارت الدراسة إلى أن المدارس في محافظات "ذي قار" في جنوبي العراق، و"ديالى" و"صلاح الدين"، هي الأسوأ بين محافظات العراق الثماني عشرة.

و٧٠ في المائة من المدارس الابتدائية في المناطق المذكورة انفا غير مزودة بالمياه أو أن تلك المرافق معطلة.

وتعاني مدارس محافظة البصرة الاكتظاظ، حيث تتشارك ما يزيد على ٦٠٠ مدرسة ابتدائية في عدد من المباني.

ويقول التقرير إن الحملة الأمريكية على العراق أدت إلى تدمير ما يزيد على ٧٠٠ مدرسة ابتدائية، ثلثها في العاصمة بغداد، فيما امتد السلب والنهب اللذين شهدهما العراق مع بداية الحملة الأمريكية إلى تدمير ثلاثة آلاف مدرسة كلياً أو جزئياً بجانب تعرض ٢٠٠ إلى الاحتراق.

وذكر التقرير أن من بين ٤,٣ مليون طالب مسجل في مدارس العراق الابتدائية ، تتدنى نسب الإناث مقارنة بالذكور: ٢,٤ مليون طالب مقابل ١,٩ مليون طالبة.

وترتفع نسبة الطالبات المسجلات في بغداد والسليمانية إلى ٤٦ في المائة فيما سجلت محافظة واسط أدناها عند ٣٩ في المائة.

وأشار التقرير إلى أن "اكتظاظ الفصول، وافتقاد الأمن والمياه والمرافق الصحية من أهم ثلاثة أسباب محورية تقف وراء تراجع نسبة انضمام الاناث في المدارس.

العراق يعرض على الشركات العالمية ٤١٥ موقعا للاستثمار النفطي

أبوظبي - الراية تخطط وزارة النفط العراقية لزيادة الانتاج العراقي من النفط الخام إلى ستة ملايين برميل يوميا بحلول العام ٢٠١٠ وفقا لما اعلنه مجلس العمل العراقي في دولة الامارات مشيرا الي وجود فرص استثمارية لعدد يتراوح بين ٣٢٥ إلى ٤١٥ موقعا ومنطقة لأعمال الاستكشاف والانتاج تتوافر فيها فرص هائلة في المستقبل الوزارة وضعت الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ هذه التطلعات.

وتوقع الدكتور كريم عقراوي إستشاري النفط في المجلس أن تبلغ قيمة المشاريع النفطية المستقبلية في العراق نحو ٤٠ مليار دولار حتي عام ,٢٠١٠

وأكد في تصريحات على هامش معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول أدبيك المقام في أبوظبي أن معظم الاستثمارات المطلوبة لتطوير قطاع النفط العراقي من السهل الحصول عليها وتوفيرها وبالأخص مع ارتفاع أسعار النفط وبمساهمة الشركات النفطية والبنوك العالمية.

وأشار إلى أن صناعة النفط والغاز العراقية مليئة بالفرص الاستثمارية مشيرا إلى أن العراق لديه وفق احصاءات عام ٢٠٠٢ أكثر من ١٢٨ مليار برميل من النفط تمثل نحو ١١ بالمائة من الاحتياطي العالمي من النفط.

وقال إن التقديرات تشير إلى أنه إذا ماتم إعادة تأهيل قطاع النفط العراقي فإن هذه الإحتياطيات سترتفع إلى أكثر من ٤٠٠ مليار برميل وربما تصل إلى مستويات الاحتياطي السعودي النفطي الأكبر في العالم.

وأضاف أن وزارة الطاقة الأمريكية صنفت خام النفط العراقي بأنه من أفضل الأصناف العالمية وأقلها كلفة في الانتاج مع أفضل عائد لمنتجاته مشيرا الى ان دراسات وزارة النفط الأمريكية ترجع ذلك إلى ارتفاع ضغط النفط من الأبار.

وفيما يخص فرص الاستثمار النفطي بالعراق ذكر مجلس العمل العراقي أن المسح والدراسات الجيوفيزيائية أشارت إلى وجود ٥٣٠ موقعا وبئرا نفطيا في العراق تم حفر ١١٤ بئرا منها فقط.

وأشار إلى أن ٩٠ بئرا من الأبار المحفورة تلك تعطي انتاجا نفطيا وانه تم تطوير ٣٠ بئرا منها فقط ويتم حاليا تطوير ١٢ بئرا أخرى.

وأوضح أن هناك فرصا استثمارية لعدد يتراوح بين ٣٢٥ إلى ٤١٥ موقعا ومنطقة لأعمال الاستكشاف والانتاج تتوافر فيها فرص هائلة في المستقبل.

تقرير

شرويدر يتعهد بدعم طلب ليبيا الانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية

طرابلس (CNNتعهد المستشار الألماني غيرهارد شرويدر بدعم مسعى طرابلس للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وإلى ما يسمى بـ"عملية برشلونة" التي تربط الاتحاد الأوروبي بعشر من دول المتوسط لخلق منطقة تجارية حرة، تتولى فيها ليبيا حالياً منصب المراقب.

وتأتي زيارة شرويدر، وهو أول مستشار ألماني يزور ليبيا، لضمان مصالح ألمانيا الاقتصادية في ظل تسابق الاقتصاديات الأوروبية للاستثمار في ليبيا.

وتعد ألمانيا ثاني أكبر شريك تجاري لليبيا بعد إيطاليا، كما تعد ليبيا رابع أكبر مصدر للنفط لألمانيا، وفق وكالة الأسوشيتد برس.

وتعكس زيارة المستشار الألماني تحسن مكانة ليبيا على الساحة الدولية منذ تعهد القذافي في كانون الأول الماضي بالتخلي عن برامج الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية.

وفي هذا السياق قال شرويدر "ألمانيا ستؤيد انضمام طرابلس إلى منظمة التجارة العالمية" مضيفا أن عضوية ليبيا ستحسن بقوة الظروف أمام المستثمرين الألمان في هذا البلد العربي الأفريقي الغني بالنفط."

ومضى قائلاً "حان الوقت لتقوية ليبيا لروابطها بالاتحاد الأوروبي، وهذا ينصب في مصلحتنا. فليبيا يمكنها أن تعلب دوراً هاماً للربط بين أفريقيا والعالم العربي وأوربا."

ويشار إلى أن ليبيا اتفقت مع منظمة التجارة في تموز على بدء مفاوضات العضوية. وشكلت المنظمة المؤلفة من ١٤٨ عضواً فريق عمل وهي خطوة أولى على الطريق نحو الانضمام إلى المنظمة غير أن المحادثات قد تستمر لسنوات، بحسب وكالة رويترز.

وتأتي زيارة شرويدر في أعقاب موافقة ليبيا الشهر الماضي على دفع ٣٥ مليون دولار تعويضات لأكثر من ١٦٠ شخصاً أصيبوا في تفجير ملهى ليلي في برلين عام ١٩٨٦ .

وتهدف زيارة المستشار الألماني إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع ليبيا حيث كان يرافق شرويدر وفداً كبيراً من رؤوساء كبريات الشركات الألمانية.

وشأنها شأن الدول الأوروبية الأخرى تحرص ألمانيا على تأمين موطئ قدم في ليبيا مع ظهور فرص أمام قطاع الأعمال.

وقال شرويدر إن التغييرات في ليبيا تسترعي الانتباه. وأضاف قائلا "الأمور تسير في الاتجاه الصحيح. نحتاج إلى ضمان أن يكون لعملية الانفتاح أيضاً آثار في داخل البلاد."

وقام المستشار الألماني خلال الزيارة بافتتاح بئر نفطية تديرها شركة "وينترشال آيه. جي." الألمانية في صحراء ليبيا.

ويذكر أن الاتحاد الأوروبي رفع الاثنين الماضي حظراً امتد لفترة ١٢ عاماً كما خفف قيود الحظر على بيع الأسلحة لليبيا.

وكانت الولايات المتحدة قد رفعت في نيسان غالبية الحظر التجاري المفروض على طرابلس.

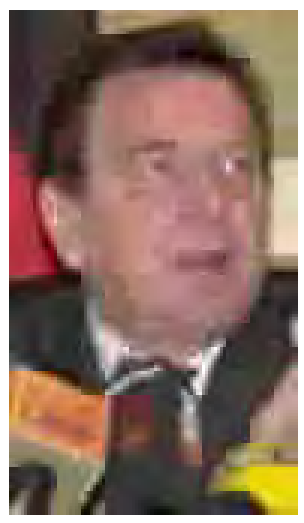

جرينسبان يقلل من تأثير سعر النفط على الاقتصاد الامريكي

قال رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي الامريكي آلان جرينسبان إن ارتفاع أسعار النفط لم تمثل بعد تهديدا خطيرا للاقتصاد الامريكي.

وجاءت محاولة المصرفي المخضرم لتهدئة التوتر القائم بشأن أسعار الطاقة في الوقت الذي سجل فيه سعر النفط الخام رقما قياسيا جديدا وصل إلى ٥٥ دولارا للبرميل في بورصة نيويورك.

لكن جرينسبان أشار إلى أنه في أعقاب الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ قفز سعر النفط إلى ما يساوي ٨٠ دولارا للبرميل بالقيمة الحالية.

وقال جرينسبان إن تأثير ارتفاع الاسعار خلال عام ٢٠٠٤ والذي وصل إلى ٧٠ بالمئة، "يرجح أن يثبت أنه ذو تداعيات أقل".

لكنه حذر من أن حدوث زيادات أخرى قد يمثل تهديدا خطيرا فيما يتعلق بكل من النمو والتضخم.

وكان جرينسبان قد أشار في أيلول الماضي إلى أن ارتفاع أسعار الطاقة كان سببا رئيسيا في المطبات الخفيفة التي واجهت الاقتصاد الامريكي هذا العام، بعد النمو القوي أواخر ٢٠٠٣ وبدايات عام ,٢٠٠٤

ووصل سعر النفط الخام الخفيف في تعاملات بورصة نيويورك ٥٥ دولارا للبرميل، قبل أن يتراجع إلى ٥٤,٩٣ دولارا في التعاملات اللاحقة.

وفي لندن انخفض سعر خام برنت بمقدار ١٦ سنتا للبرميل ليصبح ٤٩,٩٣ دولارا.

(شكوك)

وحاول جرينسبان جاهدا في خطاب معد سلفا في واشنطن أن يقلل من خطورة الارتفاع الهائل في أسعار النفط.

وتشهد بورصتا نيويورك ولندن ارتفاعا متكررا في أسعار النفط بسبب المخاوف الامنية، واضطراب الانتاج، والتهديدات التي تواجهها شركة يوكوس العملاقة للنفط في روسيا من الحكومة في شكل فواتير ضرائب هائلة، وفوق ذلك كله ارتفاع الطلب.

لكن جرينسبان قال إن السوق وإدخال تكنولوجيا جديدة سيسهمان على المدى الطويل في تسهيل الانتقال المستقبلي للعالم من استخدام النفط إلى مصادر أخرى للطاقة.